نقابة نائمة ..

حيا الله من يوقظها* !!

إذا كان كثير منا أحيانا ما يردد " الفتنة نائمة ، لعن الله من يوقظها " ، فإننا نتوق إلى أن يتردد على ألسن كثيرين مقولة أخرى مغايرة تخص تلك النقابة النائمة ، ونردد الدعاء إلى الله بأن يحيى ويبارك من يوقظها ...إنهما نقابة المعلمين .

وأصارح القارئ بأننى ترددت كثيرا وأنا أهم بكتابة هذا المقال ، بل لا أخفى أننى أفكر فيه منذ شهور ، لكن وجود الدكتور مصطفى كمال حلمى على رأسها هو الذى كان يبعث لدى التردد ، فالرجل على درجة من الإنسانية والذوق وسمو الأخلاق ، وحلو الكلام ، وعفة اللسان ما يجعل كل من يعرفه يكاد أن يوجه إليه الشكر والتقدير ، حتى لو قذفه بحجر ، وهو الذى يستحيل أن يحدث ، إلا عندما يمكن أن نشهد تربيعا للدائرة !!

لكننا نردد هنا ما رد به أرسطو على من لامه لأنه يوجه سهام نقد لأستاذه ، حيث أقر بأستاذية أفلاطون له ، لكنه أكد في الوقت نفسه على أن " الحق " عنده يسبق أستاذه في استحقاق النظر والاعتبار .

كذلك ، فإننا جميعا على وجه التقريب نكاد نعلم أن ظروف أستاذنا الكبير كثيرا ما لا تتيح له التسيير والتنفيذ والإدارة المباشرة لشئون النقابة.

ونقابة المعلمين تنفرد بميزتين مهمتين :

أولاهما ، أنها تضم عددا يكاد يوازى أعدادا كثيرة من أعضاء نقابات أخرى مجتمعة ، فهى تضم ما يقرب من نصف موظفى الدولة ، حيث يمكن أن يتجاوز العدد مليون مدرس .

---

* جريدة نهضة مصر ، ٢١ / ١ / ٢٠٠٨

ثانيهما ، أن الكثرة الغالبة من أعضائها موظفون لدى الحكومة ، وهذا له آثاره السلبية التي يمكن أن نشير إليها ...

فالتنظيم النقابى ما نشأ إلا أن يكون وسيطا بين العامل وصاحب العامل ، بحيث تأتى له بحقوقه وترعى مصالحه ، وتؤمن له صحة سليمة ، ومعاشا وترفيها ، وتحول بينه وبين احتمال أن تغتاله صور استغلال ، وسوء معاملة من صاحب العمل .

في نقابات مثل المحامين ، والمهندسين والأطباء ، على سبيل المثال ، يعمل قطاع من أعضاء كل منها لدى الحكومة ، لكن هناك أعضاء كثيرين يعملون خارج سلطتها ، وفضلا عن ذلك ، فإن من يعملون لدى الحكومة ، إذا تم فصل أحدهم أو استقال ، فله مجالات كسب الرزق ولقمة العيش .

ومثل هذا الأمر أتاح هامشا لحرية التحرك لدى أعضاء مثل هذه النقابات ، على عكس نقابة المعلمين ، فجميع أعضائها هم موظفون ، إذا استقالوا أو فُصلوا من العمل ، فلا طريق أمامهم آخر يعوضهم . وكان هذا من شأنه أن ينيتج آثارا سلبية بعيدة المدى ، رسخت أعرافا مقيتة ،وأسس لهوة عميقة بين المعلمين ونقابتهم ، وإن كانت تقدم لهم عددا من الخدمات المادية ، والتى لسنا في حاجة إلى التأكيد على أن الإنسان لا يحيا بالخبز وحده ، على أهميته وجوهريته .

فالمعلم إنسان صاحب عقل يحتاج إلى أن يمارس حرية التفكير ، وهو مواطن بحاجة إلى أن يمارس حقه في الانشغال بهموم وطنه . وهو بحكم إنسانيته ليس – ولا ينبغى أن يكون – ممن يقبلون أن يعيشوا في قوالب منمطة ، يصبها الحاكم ويصنعها ، أيا كان .

وهو ليس ممن ينفصلون عن بقية الجماعات المهنية في وطنه ، بحجة ضرورة أن يكون في حاله ، فجميعنا – كما يؤكد التشبيه الشهير ، نركب

سفينة واحدة ، إذا أصاب جزء منها " ثقب " يصبح الجميع مهددين بأن تغمرهم المياه ويهددهم الغرق .

لقد حرمت الحكومة مئات الألوف من خيرة شباب مصر من التدريب السياسى طوال فترة دراستهم في المدارس الثانوية والجامعية وفق تلك المقولة المحزنة : ألا سياسة في التعليم ، فإذا بجميع المنافذ والقنوات التي يمكن من خلالها تربيتهم سياسيا قد سدت وأغلقت ، إلا إذا كان من خلال الحكومة نفسها ، فهذا وحده هو الحلال وغيره حرام ، وربما يعتبر البعض هذا إرهابا ، فضلا عن كثير من الإجراءات التي رأيناها في السنوات الأخيرة ، وتتزايد عاما بعد عام ، ضد كل من تخول له نفسه بأن يظهر مخالفة ومعارضة ، فقائمة التهم المخيفة التي تذهب به وراء الشمس جاهزة ..." بالصوت والصورة " !!

فأين ما يمكن أن تقوم به النقابة وأعضاؤها كبار راشدون ، في الاهتمام بالقضايا الوطنية والعربية والدولية ، أم أن هذا يعتبر أيضا من المحرمات ، ومما يخرج النقابة عن مسارها المرسوم ؟

ولو اتركنا هذا القطاع من القضايا ، والمشكلات ، التي قد يدفعون أنها بحكم طبيعتها السياسية لا تدخل في مهام النقابة ، مع أن كل ما يوجع الوطن في بنيته الكلية ، هو من مهام كل تنظيم اجتماعى في الوطن ، فماذا بشأن قضايا التعليم ومشكلاته ؟

أظن أن المكان لا يتسع للإشارة إلى عشرات المشكلات التعليمية التي لا نسمع فيها حسا ولا خبرا ولا ندوة ولا مؤتمرا ولا كتبا ولا دراسة من النقابة ! بل إننى لأتساءل عن الدور الذى قامت به النقابة لمشاركة وزارة التربية فيما تضعه من مشروعات وبرامج وآخرها ما سمى باستراتيجية لإصلاح التعليم في مصر ، ترى ، ما مساحة الدور الذى شاركت به النقابة في هذه الخطة ؟

ولأن وزارة التعليم العالى هى المظلة التي يتم تحتها اليوم إعداد المعلم في مصر ، فعلى أى وجه ، وإلى أى حد تشارك النقابة في ذلك ؟ هل تحدد أوجه النقص في الأعداد مثلما تفعل نقابة الأطباء ، مثلا ؟ هل تكشف عن سلبيات التكوين والإعداد ؟

لقد جرى عبر العامين الماضيين ما يمكن اعتباره أكبر عملية تخريب لإعداد المعلم ، فيما سمى بتطوير كليات التربية ، فماذا كان دور نقابة المعلمين ؟

مرة أخرى : نقابة نائمة ..حيا الله من يوقظها !!

لم تكن النقابة هى المبادرة بما عرف بكادر المعلمين وشروطه ومستوياته وقواعده ، إلا من باب الإحاطة بالعلم ...

وإذا تم فصل معلم ، فإلى أين يذهب ؟ هل للنقابة دور في تأمين مستقبله المهنى ؟

صحيح أن القطاع الخاص في التعليم تتسع دائرته تدريجيا ، لكنه ما زال أضيق من أن يتسع لكثيرين ...

هل للنقابة دور فعلى في مراقبة ما يحدث داخل المدارس الخاصة مع المعلمين الذين يتعرضون لبعض صور القهر وسوء الاستغلال ؟

أليس من مهام النقابة أن تقوم بدور في التنمية المهنية للمعلمين ؟ أو على الأقل تشارك وزارة التربية مشاركة فعالة في ذلك ؟

وكان من المفروض أن يمثل العدد الضخم من المعلمين مصدر ضغط على الحكومة فتعمل لهم ألف حساب دائما ، مصداقا للمقولة المعروفة من أن النقابات هى من جماعات الضغط بامتياز ، وتسعى إلى استرضائهم ، لكن العكس هو الحادث ، فهذا الجيش الجرار من العاملين ، تشعر الحكومة بأنها تضعهم في جيبها أكثر من أى فئة أخرى .

كيف تأتى هذا ؟

إذا كنا قد أشرنا إلى ما تمثله النقابة من تجمع للعاملين يحول بينهم وبين ما يمكن أن يقع من ظلم واستغلال من قبل صاحب العمل ، فماذا يكون عليه الحال إذا وجدنا أن صاحب العمل هو الذى يختار من يكون نقيبا وأن يكون ركنا من أركانها ؟

إن هذا حدث بالفعل في معظم الفترات والعهود ...

كانت الخبرة المؤسسة لهذا التقليد السيئ مع الأسف هى تلك التي تمت عندما أنشئت النقابة في أول الخمسينيات في عهد طه حسين قبل الثورة ، لكنها لم تقف على قدميها إلا في أوائل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث أصبح وزير التربية ، الصاغ كمال الدين حسين هو في الوقت نفسه نقيب المعلمين ، وهو الذى لم يكن في يوم من الأيام معلما في أى مستوى من مستويات التعليم المدنى .

كان المبرر المزيف أن الوضع أصبح في مصر مختلفا عما هو في الدول الرأسمالية ، حيث هناك تناقض بين أصحاب العمل والعمال ، بين الحكام والمحكومين . أما في عهد الثورة فقد فسر التأييد الشعبى بأنه تفويض شعبى في كل شئ ، ومن ثم يحق للحكومة أن تقرر وتؤسس ، فهى أدرى بمصالح المحكومين ، وأكثر إحساسا بما يضرهم .

ربما أفاد وجود كمال الدين حسين نقيبا أن سعد المعلمون في عهده بكثير من المزايا المادية ، ولم لا ؟ ألم يكن ممن بيدهم الأمر والنهى ؟

ومنذ ذلك الوقت ، رأينا أن وزير التربية هو في الوقت نفسه نقيب المعلمين .

وهكذا أصبح السيد يوسف الذى جاء بعد كمال الدين حسين هو أيضا نقيب المعلمين .

وفى أحسن الحالات ، ترك مقعد النقيب لوكيل الوزارة ، مثلما حدث بالنسبة لمحمد محمود رضوان ، أو نائب وزير التربية ، مثلما حدث لمنصور حسين .

وآخر مرة شغل الدكتور مصطفى كمال حلمى منصب النقيب عندما كان رئيسا لمجلس الشورى ، هذا الموقع ، الذى قد يبدو ، مثل موقع رئيس مجلس الشعب ، شعبيا ، لكن ، من يضحك على من ؟ الجميع يعلم علم اليقين أن رئيس الدولة هو الذى يختار !!

وإذا أردت أن تشعر بمأساوية هذا الوضع ، تخيل أن يكون رئيس الوزراء هو نفسه رئيس مجلس الشعب ؟

ربما يهب من بالنقابة بالقول بأنها تقوم بدورها خير قيام ، فتتم الإشارة إلى أرقام المعاشات ،وعلاج ، وسكن وترفيه ، لكننا نكرر مرة أخرى أن ليست هذه هى كل مصالح وهموم المعلمين .

إنها نقابة تغط في نوم عميق ، لذا نحلم باليوم الذى يبرز فيه من يلقى على رأسها دلوا مملوءا بالماء البارد ، لعلها تستيقظ ، فندعو له بأن يبارك له الله في كل خطوة يخطوها .

للثانوية العامة

حكاية ورواية* !!

من الأقوال الشائعة أن مصر بلد المتناقضات ، ولعل أبرز ما يتبادر إلى أذهاننا هنا فى ظل هذه المقولة أن أقدم بلد ذ تاريخ وحضارة ، هو فى الوقت نفسها أكثر بلد لا يحفل بدراسة التاريخ ٠٠٠مصر ، بل وينظر إليه كثيرون على أنه صورة من صور " اللغو " و " الحواديت " التى لا طائل من ورائها ، ويرددون الشعار الشهير " اللى فات مات " ، مع أن قانون " بقاء المادة " الشهير فى العلوم يكاد ينطبق كذلك على المسائل الإنسانية ، فالوقائع والأحداث قد تُطوى ، ولكنها دائما تتحلل إلى قيم واتجاهات ومفاهيم وعادات تتضح فى السلوك القومى العام ، ليس دائما بالضرورة ، ولكن من حين لآخر ، كما تقتضى الوقائع الجديدة ٠

من هنا قد يكون من المفيد للقارئ أن " يطل " معنا هذه الإطلالة السريعة كى يعرف حكاية الثانوية العامة التى زلزلت الكثير من البيوت والعائلات ، باعتبارها قد بلغت العام الحالى (٢٠٠٨) قوة (٩) على مقياس " رختر " ، لكنها أبدا لم تهز " جمل" التعليم ، ولن أجهد نفسى فى تفسير هذه الظاهرة ، فالقارئ غالبا يعلم : لماذا لم يهتز الجمل ؟!

والآن ، ما حكاية الثانوية العامة ؟

كانت مدرسة قصر العينى سنة ١٨٢٥ تسمى بالمدرسة التجهيزية ، لأنها " تجهز" التلميذ للالتحاق ببعض المدارس العليا ، وكانت تعادل المدرسة الثانوية الآن ٠

---

* جريدة الدستور فى ٢٠/ ٧ / ٢٠٠٨

وقد عقد أول امتحان للحصول على الشهادة الثانوية فى سنة ١٨٨٧ ، وقبل ذلك كانت كل مدرسة تعقد امتحان طلابها داخلها بنفسها ، فلم يكن " عاما " .

ولم تكن بمصر فى سنة ١٨٩٣ غير ثلاث مدارس ثانوية أميرية وهى التوفيقية ، والخديوية بالقاهرة ، ورأس التين بالاسكندرية ، وفى سنة ١٩٠٦ أنشئت المدرسة السعيدية الثانوية ، كما أنشئت العباسية الثانوية بالإسكندرية .

ولم يزد عدد الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية سنة ١٨٩٣ على ٤٢ طالبا ، وحتى سنة ١٩٠٣ ، أى ما يقرب من عشرين عاما على بدء الاحتلال البريطانى ، لم يزد عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية على ١٢٥ طالبا .

وفى الفترة من عام ١٨٩١ حتى عام ١٩٠٥ ، أى طوال ١٥ سنة ، تغيرت مدة التعليم الثانوى أربع مرات !! ، فقد كانت حتى سنة ١٨٩١ أربع سنوات ، ثم زيدت سنة ١٨٩١ إلى خمس ، ثم أنزلت إلى ثلاث سنة ١٨٩٧ (لتكثير عدد الخريجين حيث كانت الحاجة ماسة إليهم للتوظيف الحكومى) ، ثم رفعت إلى أربع سنة ١٩٠٥ !! وقسمت الدراسة الثانوية إلى مرحلتين ، مدة كل منهما سنتين ، ويحصل الطالب الذى يجتاز المرحلة الأولى على شهادة الكفاءة ، ثم يتخصص فى القسم الأدبى أو القسم العلمى ، وتستمر دراسته فى أحدهما مدة عامين ، يحصل بعدها على شهادة (البكالوريا) .

وفى سنة ١٩٠٧ ألغيت شهادة الكفاءة ، ثم أعيدت تحت اسم (القسم الأول من الشهادة الثانوية) .

ثم استقرت هذه المرحلة عام ١٩٢٨ على أن تكون مدتها خمس سنوات ، وتنقسم إلى قسمين : الأول عام لجميع التلاميذ ومدته ثلاث سنوات ،والثانى تتفرع إلى فرعين : علمى ، وأدبى ، مدته سنتان .

وعند قيام الثورة كان الذى يحكم التعليم الثانوى ، هو القانون رقم ١١٠ لعام ١٩٣٥ الذى نظم للتعليم الثانوى تنظيما جديدا ، أصبحت الدراسة فيه تنقسم إلى قسمين : القسم العام أو مرحلة الثقافة العامة ومدتها أربع سنوات للبنين وخمس للبنات (حيث كانت هناك مواد إضافية خاصة بالبنات) ، والدراسة بها واحدة لجميع التلاميذ ، وتسمى الشهادة الحاصل عليها الطالب (الثقافة العامة) ، ثم القسم الخاص أو المرحلة التوجيهية وتنوع به الدراسة إلى ثلاث شعب : آداب – رياضة – علوم ، وهذه المرحلة التوجيهية مدتها سنة واحدة للجميع ، وسميت الشهادة التى تنتهى بها (التوجيهية) ، على أساس أنها تعد الطالب وتوجهه إلى التعليم العالى الذى يريد .

وكان أول قانون للتعليم الثانوى فى عهد الثورة هو القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ ، وكان وزير المعارف وقتها أستاذ التربية الشهير (إسماعيل القبانى) وفيه تم تحديد مدة الدراسة الثانوية بثلاث أعوام ، حيث اقتطع من التعليم الثانوى عامان ، ومن الابتدائى عامان وضما لاستحداث مرحلة جديدة سميت بالتعليم الإعدادى ، مدتها أربع سنوات ، ثم أصبحت بعد ذلك ثلاث سنوات .

ونص القانون الجديد على تقسيم المرحلة الثانوية إلى فترتين : أولهما : عامة تضم الصف الأول فقط ، حيث يدرس الطلاب كل المقررات مشتركة ، وثانيهما لمدة عامين، تنقسم إلى أدبى وعلمى .

وتعقد وزارة المعارف (التربية) فى نهاية السنة الثالثة من التعليم الثانوى امتحانا عاما يمنح الناجحون فيه (شهادة الثانوية العامة) .

وكان امتحان الثانوية العامة يعقد تحريريا فى جميع مواد السنة الثالثة حسب نوع الشعبة التى تخصص فيها الطالب ، بالإضافة إلى اختبار شفهى لطلاب الشعبة الأدبية فى اللغتين العربية والأجنبية الأولى ، إلا أن الأخير ألغى بالقانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥

ثم تقرر اعتبارا من العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ تشعيب الدراسة بالصف الثالث العلمى إلى شعبتين إحداهما شعبة للعلوم وشعبة أخرى للرياضيات ، وكان وزير التربية فى ذلك الوقت هو الدكتور مصطفى كمال حلمى ٠

وفى قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ طال التشعيب إلى علمى وأدبى الصف الثانى من التعليم الثانوى ، لكنه ألغى وفقا للقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ، فى عهد الدكتور أحمد فتحى سرور وأصبحت الدراسة عامة فى الصفين الأول والثانى وقصر التشعيب على الصف الثالث وحده اعتبارا من العام ١٩٨٩/٨٨ ، مع الأخذ اعتبارا من عام ١٩٩٢/٩١ بنظام المواد الاختيارية فى الثانوية العامة داخل الشعب المختلفة ، وفى نطاق المواد التى تعبر عن ميول الطالب ، والأخذ بنظام المستوى الرفيع فى مادتين على الأقل من المواد المؤهلة لدخول الجامعات

ثم صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ لتصبح الدراسة عامة في الصف الأول الثانوى لجميع الطلاب وتخصيصه في الصفين الثانى والثالث ، وأصبحت مواد الدراسة تتكون من مواد إجبارية وأخرى اختيارية يحددها الوزير ، وكان الوزير في ذلك الوقت هو الدكتور حسين بهاء الدين ٠

كذلك تقرر في القانون نفسه أن يتم الامتحان للحصول على شهادة الثانوية العامة على مرحلتين : أولاهما في نهاية السنة الثانوية الثانية ، والثانى في نهاية الصف الثالث ، فضلا عن تقرير عقد امتحان دور ثان ،

ويسمح بدخوله للطالب الراسب ، وكذلك الناجح الذى يريد تحسين مجموع درجاته

لكن عندما تولى الدكتور كمال الجنزورى رئاسة الوزارة وقف مجلس الوزراء ضد التحسين وقرر إلغاءه ، وكان ذلك على غير إرادة الـوزير ، الذى لم يحتج !!

في الغالب ، فإن القارئ ربما أصيب بصورة من صور " الدوخة " ، وكأننا لم نعرض عليه " تطورا " يثير الاهتمام ويحفز على التفكير ، وإنما " تجارب " عشوائية لم يتم أى منها بناء على درس وفحص وتجريب وبناء على أسس ، فتحولت المدرسة المصرية إلى حقل تجارب – لكنها تجارب غير علمية – وتلاميذنا ، إلى فئران تجارب ، وعلى المتضرر أن يضرب رأسه في " الحيط " ، فالوزير في مصر لا راد لكلامه ورأيه ، لأنه يمثـل من هو أعلى منه ، والذى هو أيضا لا راد لكلامه !!

ولعلنا نخرج مما سبق بملاحظتين مهمتين :

الأولى ، غلب على اختيار وزراء التربية ألا يكونوا من أهل السياسة ، ولا هم من المتخصصين في العلوم التربوية والنفسية ، مع أن هذه القاعدة مراعاة في كل الوزارات الأخرى على وجه التقريب ، وقـد أتـاح هـذا الفرصة لظهور فئة يمكن تسميتها ب " ترزيـة التعلـيم " ...مجموعـة مستشارين متخصصين يختارهم الوزير بنفسه وفقا لمعايير غير موضوعية فيحرصون على " تفصيل " قرارات وخطط وسياسات تلخـص نظريـات ومثل تربوية ، هى عظيمة نظريا – لكنها لا تتبنى على استقراء حقيقـى للسياق المجتمعى والثقافى ، فينبهر بها الوزير ، مثل الطفل الذى نأتى لـه بلعبة جديدة ، ويعود فرح الوزير إلى قلة علمه في العلوم التربوية والنفسية فتأتى بالنتائج الكارثية .

ولعل أبرز الأمثلة لذلك ما حدث عام ١٩٩٤ من قرار بأن يكون امتحان الثانوية العامة على فترتين ، الصف الثانى والثالث ، فمن الناحية المثالية التربوية ، ومن الناحية النظرية ، مفروض أن يؤدى هذا إلى أن يوزع العبء فيخففه ، لكن سياقنا المجتمعى شهد ارتفاعا رهيبا في الدروس الخصوصية ، وتضخما في التوتر ، فبدلا من أن يتوتر الناس سنة واحدة أصبحوا يتوترون لمدة عامين ، وبدلا من أن تظهر حمى الدروس الخصوصية لمدة عام واحد ، تواجدت مدة عامين ، بل وسرت عدواها إلى بقية السنوات والمراحل ،ولا حول ولا قوة إلا بالله .

الملاحظة الثانية ، هى الاضطراب الفاضح في تحديد وظيفة التعليم الثانوى : هل هو إعداد للحياة بصفة عامة ، بحيث يزود الطلاب بمجموعة مهارات ومعارف وقيم واتجاهات تعينه على أن يواجه الحياة ، ويبنى على ما تزود به – إذا شاء ذلك وفقا لظروفه – التدرب على أساسيات عمل من الأعمال يرتزق به ، أم تأهيل للتعليم العالى ، بحيث يتلقى الطلاب من المقررات ما يعده لأن يدرس هذا أو ذاك من التخصصات الجامعية فيما بعد ، أو هما معا ؟ إن هذا الاضطراب قد أدى للأسف الشديد إلى أن تصبح الثانوية العامة فاقدة للوظيفتين معا .

إننا ندعو إلى القيام بدراسة موسعة متعمقة لهذه " السيرة الذاتية " للثانوية العامة بحثا عما يسميه ابن خلدون " المواعظ والاعتبار " ... هذا إذا كان أولو الأمر التعليمى يريدون " الاتعاظ والاعتبار " !!